المحاضرة 1:موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة:

إن الحديث عن موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة يجرنا حتما للحديث عن موقف الحزب الأم في فرنسا من القضية الجزائرية، بما في ذلك الثورة الجزائرية، إن المتتبع لمسيرة هذا الحزب يلحظ دون عناء أنه أبدى في كثير من الأحيان سياسة قائمة على البرغماتية بتقديم مصلحة الدولة الفرنسية على المبادئ الشيوعية في الجزائر، ففي حين هذا الحزب أبدى تأييده لمختلف حركات التحرر العالمية في المستعمرات الفرنسية كالمغرب، والهند الصينية، وكون لأجل ذلك لجنة الدراسات الاستعمارية (1924-1921) واللجنة الاستعمارية (1924-1931)، والرابطة المناهضة للامبريالية (1927)، نجد مواقفه اتجاه القضية الجزائرية كانت متذبذبة بين التأييد وتجاهل لمطالب الجزائريين بحسب توافقه مع المصلحة الفرنسية.

أما عن موقفه اتجاه الثورة التحريرية فإن الحزب تناسى مرجعيته الايديولوجية التي تستند على الثورة، والتحرر من الاستعمار وحرية تقرير المصير، ومن ذلك ما جاء على لسان نائب في البرلمان الفرنسي فرنسوا بيوكس (françois Billoux): "يوجد في الجزائر مليون أوروبي يعيشون في بعض الأحيان منذ أجيال ومعظمهم يعتبرون الجزائر وطنهم...فمن يريد أن يجد حلا عادلا عليه مراعاة المصالح المشروعة لجميع سكانها من ذوي الأصول المختلفة". وصرحت جريدة (L'ummaniter) بدورها عن تفجير الثورة بالقول: "هم جماعة إرهابية وليس لديهم أي سند شعبي، وهم على وشك الفشل". وحذرت بدورها مجلة كراسات شيوعية (les cahies du communisme) من مغبة الانسياق وراء الأوهام.

لم يختلف الحزب الشيوعي الجزائري كثيرا عن هذه التصريحات ففي 2 نوفمبر 1954 أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا أدان فيه جبهة التحرير الوطني، وأعلن المكتب أنه أرسل وفدا برئاسة نيكولا زانتاكسي "ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لا حظ لها في النجاح، وليأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد، وأكد البيان أن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس أو الدين، مع اعتبار مصالح فرنسا. أوصى فيه مناضلي الحزب الشيوعي

بتوخي الحذر خوفا من أن تكون هذه الحوادث استفزرات تسلط بعدها فرنسا حملة قمع شبيهة بتلك الواقعة 1945.

-ومن التعقيبات أيضا ما كتبه الأمين الوطني السيد بشير حاج علي في جريدة الحرية liberté الصادرة بتاريخ 4نوفمبر 1954 سعى الحزب بتاريخ 25 جانفي 1954 تكوين مجلس وطني جزائري من خلال ثلاث مراحل وهي:

1-تأسيس لجان شعبية مؤقتة تكون مفتوحة لكل المناهضين للاستعمار.

2-تشرف اللجان الشعبية على عقد جمعيات تعد لمؤتمر.

3-تشرف لجنة وطنية مؤقتة على وضع ميثاق مشترك، واشترط عدم حل أي منظمة ونشاطهم السياسي.

ويتضمن هذا الاقتراح جملة من الحقائق التي تؤكد تذبذب موفق شيوعيو الجزائر.

-أن شيوعيون خلال هذا التصريح أكدوا على مطالب بعيدة عن واقع المرحلة، فالحل الديمقراطي لم يعد الحل الأمثل.

-تناقضه مع مبادئ الأممية الشيوعية الداعية للتحرر من الامبريالية الاستعمارية.

-مراعاة مناضلو هذا الحزب لمصالح الفرنسيين والمستوطنين وباقي الأجناس على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم الايدولوجيا على حساب مطلب الأغلبية الشعبية المقهورة.

-ان اقتراح تأسيس مجلس وطني جزائري يتنافى وما جاء في بيان أول نوفمبر من حل كل الهيئات والأحزاب نفسها والالتحاق بالثورة فرادى في شقها السياسي جبهة التحرير- والعسكري – جيش التحرير-.

-إن هذا المجلس هو عملية تكرار لمحاولات فاشلة، كانت قد أثبتت عدم نجاعة جمع اديولوجيا متناقضة وبأهداف متباينة.

-عدم الثقة فيمن فجروا الثورة وصف عملهم بالفردي في أكثر من تصريح كذلك الذي كان بتاريخ 14 نوفمبر: إن العمل الفردي يمكن أن يلحق أضرارا بقضية الشعب، إذ يؤدي إلى تباطىء عمل الجماهير ويضعف معنوياتهم ويسهل القمع بجميع أنواعه".

-المشاركة في الانتخابات البلدية والتي تخص الدوائر (البلدية 24 فيفري 1955) (الدوائر 17-24 أفريل من نفس السنة) اعتقاد منهم أن الساحة السياسية خلت من المنافسين. لكن أقدام الإدارة الاستعمارية على تزوير هذه الانتخابات جعلت الحزب الشيوعي يظهر بمظهر الذي يصراع نفسه.

- محاولة تغليظ الجماهير على أن العمل هو من صنع حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وبذلك فإن الحزب الشيوعي كان يرى في اندلاع الثورة عملية استفزازية ليست بعيدة أن يكون مصيرها ما حدث في ماي 1945، إلى جانب ذلك فإن الأغلبية الأروبية الرافضة للاتجاه الثوري، وفكرة الإنفصال. كما أن الثورة في الإيديولوجية الشيوعية لا يمكن أن تقع إلا نتيجة صراع طبقي، لكن ثورة الفاتح من نوفمبر لم تكن كذلك حسب نفس الفكر. وقد خشي الشيوعيون أيضا في اعتراف الحزب بجبهة التحرير، يتبعه انضمام شريحة من الشيوعيين للجبهة، وذلك يكون اعتراف بزعامة جبهة التحرير، على حساب باقي أطياف الحركة الوطنية.

-إلى جانب التصريحات السابقة سعى الحزب إلى تأسيس تنظيم عسكري مسلح باسم محاربو التحرير أو المقاتلون من أجل الحرية (C.D.L) في جوان1955 مقره الجزائر العاصمة أشرف على تسييره بشير حاج علي، الصادق هجرس، جاك سالبير، وقروج بوعلام خالفة، كامي لاربيز، ويليم سبورطيس، إلا أنها سريعا ما فشلت لجملة أسباب؛ منها عدم التحاق عدد كبير من المناضلين، فقد كانت تدافع عن مصالح الحزب وليس كل الجزائريين، ورفض جبهة التحرير الازدواجية في النضال.

وكان قرار الحكومة الفرنسية في 13 سبتمبر 1955 بحل الحزب الشيوعي الجزائري، الأمر الذي جعل بعض مناضلوه يقتنعون بأن العمل الثوري هو الحل وانضموا لجبهة التحرير بشكل فردي كالصادق هجرس، وبشير الحاج علي الذين كانوا على اتصال بالثوار خاصة عبان رمضان، الذين ادمجوا فرقة المقاتلين من أجل الحرية داخل جبهة وجيش التحرير. وبهذا التحق أغلب الشيوعيون بالثورة باسم جبهة التحرير في 26 أكتوبر 1957. ومنذ التحاق الشيوعيون بالثورة كانت لهم في مشاركات فعالة في تسيير وتوجيهه السياسة الجزائر قبل وبعد الإستقلال.

المحاضرة 2: موقف الحركة الوطنية من الثورة التحريرية

لاختلاف أن أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وانقسامها إلى مصاليين ومركزيين كانت المشهد الغالب على هذا الحزب خلال مطلع الخمسينيات، كما أن

هذا الانقسام من بين الأسباب التي عجلت تفجير الثورة التحريرية، لذلك نتسأل عن موقف هذا الحزب اتجاه الثورة على انقسامه؟

- **<u>موقف المركزيين من ثورة نوفمبر 1954</u>**

الأكيد أن تفجير ثورة نوفمبر كانت تجاوزا لأزمة خطيرة، وحدثا مفاجئا لكل الأطراف بما في ذلك الذي نادوا طيلة مسيرتهم النضالية بالاستقلال، كالمركزيين الذي انتابهم التردد والشك، وهو ما دفعهم إلى إرسال ممثلان عنهم (محمد يزيد وحسن لحول) إلى القاهرة للتحقق من الضمانات التي يقدمها جمال عبد الناصر، والتعرف على طبيعة وأهمية الوسائل التي وعد بتقديمها للحركة الثورية بالجزائر، وعند وصول المبعوثان إلى القاهرة يوم 29 أكتوبر 1954 كان قرار اندلاع الثورة المسلحة قد اتخذ ولم يكونا على علم بها.

واعتبر المركزيون أن الثورة جاءت في وقت غير مناسب، خاصة بعد أن فقدوا شعبيتهم على اثر انقسامات حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكانوا يرون ضرورة التركيز على مشروع تدويل القضية الجزائر، وعقد مؤتمر يجمع الأحزاب والشخصيات الوطنية، وناقشة العديد من المسائل الشائكة في نظرهم التي عبر عنها يوسف بن خدة، كفشل توحيد الجهود مع المغرب وتونس. وفشل لجنة تحرير المغرب العربي لعبد الكريم الخطابي. وعدم الثقة بتونس والمغرب، اللذين أرادا أن تلقي فرنسا بثقلها في الجزائر. كما أشار بن خدة إلى جرح الذي تركه 8 ماي 1945، والخوف من عدم انضمام الجماهير.

. لكن يبدوا أن حدث الثورة كان مباغتا، جعل موافقهم مشتتة، ففي القاهرة كان حسين ولحول وإن اتصلا بجبهة التحرير إلا أنهما كان في حال ريبة من استمرارية مسعاهم الثوري وبلوغ الاستقلال. بينما القادة المركزيين على مستوى فرنسا فقد عاشوا في عزلة ولم يتصلوا بالجزائر ولا القاهرة، ورفضا فكرة الحزب الواحد ما لم تشارك فيه كل القوى السياسية... وإلتحقوا بالثورة سنة 1955.

بينما في الداخل فقد ترجم المركزيون ترددهم ودهشتهم من الحدث بإرسال بن خدة وأحمد بودة ومصطفى فروخي برسالة إلى وزير الداخلية الفرنسية فرنسوا ميتران 25 نوفمبر 1954 عبر فيها الموقعون عن ضرورة اتباع سياسة التهدئة، ووقف المتابعات التي تطال السياسيين، وبإطلاق سراحهم وممارسة كل الحريات الديمقراطية التي يخولها الدستور الفرنسي.

ومع الذهول الذي أصاب المركزيين عقب أحداث الفاتح من نوفمبر، وجهت لهم فرنسا اتهامات على أنهم هم من دبروا تلك الاحداث، وألقت القبض على كثير من مناضلين بما في ذلك يوسف بن خدة الذي سجن وحقق معه.

- **موقف المصاليين من الثورة:**

يمكن ان نلمح موقف مصالي الحاج قبل تفجير الثورة، بعد اتصال أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل به، في رفض التعامل أو الاعتراف بأي جهة يمكن أن تقوم بعمل ثوري عداه، حيث اعتبر نفسه المسؤول الأول عن الثورة، رأى أن الأولية في هذه المرحلة تكون لحسم الخلافات السياسية داخل حركة انتصار الحريات قبل الشروع في العمل المسلح. ويعود رفض مصالي للثورة المسلحة لسببين اثنين:

1-إيمانه الشديد بأن الثورة لن تقوم إلا على يديه وبأمر منه، وأي مشروع مسلح يتم دونه يعتبر حسب اعتقاده تجاوز السلطات ومكانته.

2- اعتقاده بأن الثورة عمل جماهيري بحت، وتجاهل في ذلك دور القيادة والتنظيم.

وقد حاول مصالي الحاج منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة خطفها من أيدي مفجريها ونسبها إلى نفسه، إذ عمل على إيهام الرأي العام الوطني بعد أربعة أيام بأنه صاحب الحركة وأعطى تعليمات في رسالة إلى مولاي مرباح يقول فيها: "لا تسألوا عمن وراء الثورة واصلوا غمار الكفاح، حاولوا أن تسيطروا على الحركة". كما صرح مصالي عقب التفجيرات مباشرة وصفا ما حدث ليلة أول نوفمبر: "لا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة سوى أعمال يائسة لإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا"، وأكد في تصريح آخر له في 8 نوفمبر لوكالة أنباء فرنسية، " ..أما الحراسة المفروضة على شخصي إزدادت حدة وشدة بعد ثلاثة أيام وضعوني تحت نظام سري لمنعي من الاتصال الخارجي". وفي رد آخر وجه مصالي بيانا إلى الفرنسيين ندد فيه بالاستعمار وممارساته التي مست اللغة والدين والأرض وتعهد هذا البيان أيضا بالعمل من أجل الصداقة متبادلة بين الشعب الفرنسي والعمال الجزائريين وتطوير الكفاح من أجل الحصول على الحرية من الاستعمار.

إلى جانب إرسال مصالي الحاج في 25 نوفمبر 1954 رسالة للأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبد الخالق حسونة طالبا منه المساعدة في الثورة.

-**تأسيس الحركة الوطنية M.N.A**

بادر مصالي الحاج بتأسيس حزبه الجديد الحركة الوطنية الجزائرية، كحزب بديل عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي حلتها الإدارة الاستعمارية بعد انفجار الثورة، وإن كان المؤرخون قد اختلفوا في تاريخ تأسيسها؛ بين 14 جويلية 1954 عند مؤتمر هورنو الذي اجتمع فيه أنصار مصالي غي بلجيكا. 2 نوفمبر 1954. وتاريخ 6 نوفمبر 1954 وفي 25 ديسمبر 1954، في حين يضيف محمد العربي الزبيري تاريخ آخر وهو مارس 1955.

وإن كان ظهور الحركة الوطنية كبديل عن حزب الشعب، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلا أن هدفها كتنظيم هو منافسة جبهة التحرير الوطني واحتواء الثورة في محاولة لاختراق صفوفها، حيث كان مصالي يراسل مناضليه ويقول لهم:" لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة، لكن حاولوا اختراق صفوفها والتحكم فيها" ويؤكد مصالي من جهة أخرى في رسالة وجهها لرئيس الوزراء السوري بتاريخ 10 مارس 1957، حين ذكر له أن الحركة الوطنية التنظيم الجديد من يقود الثورة في الأوراس، ومنطقة القبائل.

وقد غلب على النشاط هذه الحركة السرية، ويمكن اختصاره في تمرير معلومات خاطئة للشعب، قصد تشويه صورة جبهة التحرير الوطني. وتوزيع مناشير في فرنسا تصف جبهة التحرير الوطني بالخيانة وانتقدت جل الأحزاب السياسية الناشطة؛ كالشيوعيين والاتحاد الديمقراطي وبدورها ردت جبهة التحرير بالمثل وزعت مناشير أخرى تذهب فيها إلى أن عملية التحرير ليست مهمة حزب واحد بل هي معركة الجزائريين، لأن المصاليين كانوا يرون أن مصالي فقط من يستطيع إشعال فتيل الثورة في فرنسا.

من جهة أخرى أقدم المصاليون في وقت مبكر من اندلاع الثورة على تأسيس جناح مناوئ معادي لجيش التحرير الوطني حيث صرح بذلك مصالي الحاج في أكثر من موضع، ومن ذلك ما جاء في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس وزراء السوري: "...إن جبهة التحرير الوطني مكونة من عناصر مطرودة من حزب حركة الانتصار التي فشلت في إشعال فتيل الثورة، إذ ولدت وماتت في يوم واحد، وفي اليوم الثاني من نوفمبر قامت الحركة الوطنية الجزائرية برفع لواء الجهاد دفاعا عن شرف الشعب الجزائري.."، ويضيف قائلا في نفس الرسالة: " إن الثورة بقيادة مصالي، قد تمركزت في الأوراس وفي منطقة القبائل، حيث يوجد مسؤولان عرفا بوفائهما وولائهما للزعيم وهما مصطفى بن بولعيد وكريم بلقاسم".

وفي هذا الكلام مغالطة كبيرة؛ لأن كل من مصطفى بن بولعيد وكريم بلقاسم كانا قد انفصلا عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان من المؤسسين الأوائل لجبهة التحرير الوطني.

وقد اشتد الصراع بين المصاليين وجبهة التحرير الوطني، خاصة بعد اكتشاف محاولة تصفية مصالي الحاج جسديا بعد انعقاد مؤتمر الصومام (20 أوت 1955)، حين بعث عبان رمضان برسالة للوفد الخارجي، اعتبره فيها عقبة كبرى وقرر فيها:

-إعدام بعض قادة المصاليين الذين يدعون أن مصالي الحاج هو قائد الثورة .

-إعدام مصالي الحاج إذ ما رضت له فرنسا بدخول الجزائر.

وقد شكل المصاليون أكبر حركة مناوئة للثورة بتأسيس جيش الوطني للشعب بقيادة محمد بلونيس المدعو رابح تحت اسم الجيش الوطني للشعب، وقد امتد نشاطه على حدود المنطقتين الثالثة والرابعة، وحدثت بينه وبين جيش التحرير الوطني عدة صدامات خاصة بين سنتي 55-1956، وقد استغلت فرنسا هذه الحركة بلونيس لقمع الثورة ، خاصة بعد حادثة ملوزة (28 ماي 1957) التي ارتكبت في حق المدنيين، لازلت لحد الأن من المسائل التي تثير جدالات قوية حول أي جهة يمكن أن تتبناها.

المحاضرة 3: موقف فرنسا من الثورة الجزائرية

1/**موقف التيارات السياسية** :

إن الحدث عن موقف فرنسا من الثورة التحريرية يجرنا حتما للحديث عن الأوضاع السياسية في فرنسا التي غلب عليها الاضطراب والصراع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي انتهت بسقوط الجمهورية الرابعة التي وضعت دستور 10 جوان 1940، وسمحت لحكومة المارشال ببيان لممارسة كل السلطات ،وقد شهدت هذه المرحلة صراعا يبين للمارشال بيتان والجنرال ديغول حول السلطة، وقد ورثت الجمهورية الرابعة منذ 1945 هذه الخلافات السياسية الداخلية والمواجهات الخارجية كالحرب الفيتنامية و الجزائرية و مواجهات الحرب الباردة، فكانت الصورة الداخلية لصراعات بين التيار اليمني بقيادة ديغول والتيار اليساري المعارض بقيادة الحزب الشيوعي، قد أثرت في فرنسا بشكل جلي طيلة عشر سنوات التالية.

وكان اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر بمثابة الحدث المفاجئ الذي أخلط أوراق فرنسا؛ فعشية الثورة الجزائرية بشهور تم تنصيب الحكومة الفرنسية الجديدة برئاسة من مانديس فرانس من أجل حل القضية الفيتنامية، وقد واجهت هذه الحكومة عدة تحديات على مستوى مستعمرات فرنسا ما وراء البحار؛ كحوادث تونس والمغرب وأحداث الفيتنام، وهو ما جعل فرنسا تلجأ إلى سياسة التهوين من أحداث الفاتح من نوفمبر التي توحي من جهة أخرى صدمتها، فقد أعلن رئيس الحكومة الفرنسي مانديس فرانس أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 12 نوفمبر بالقول: "لا يمكن أن نتهاون عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية "إن مقاطعة الجزائر تمثل جزءا من الجمهورية الفرنسية منذ مدة طويلة ولن يقع التراجع عن ذلك، إن سكانها الذين يتمتعون بالجنسية الفرنسية ،والذين لهم نواب يمثلونهم في البرلمان قد برهنوا في وقت السلم مثل وقت الحرب من غير فرق في الجنس ولا في المعتقد ،وعن تمسكهم بفرنسا،فلا يمكن إذن لفرنسا أن تعرض هذه الوحدة للخطر؟ إن انفصال بين فرنسا والجزائر مستحيل هذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة سواء في فرنسا أو الخارج ... " وهي تصريحات تؤكد تلاعبات اليساريين الاشتراكيين وتناقضهم مع مبادئ الشيوعية المناهضة للاستعمار والداعمة للحركات التحررية العالمية وفضحت ارتباط هذا التيار بالرجعية والاستعمار إذا تعلق بمصالح فرنسا بتجاهله لمطالب الجزائريين وربط ثورتهم بالظلم الاقتصادي والاجتماعي، لذلك كان في تعين جاك سوستيل واليا عاما على الجزائر يندرج ضمن هذا الهدف بجعل الثورة تنحصر في مطالب اقتصادية واجتماعية .

ويبدوا أن عنصر المفاجأة هو الذي جعل فرنسا تتصرف بشكل عشوائي ،حين قامت في الأسبوع الأول من نوفمبر بإلقاء القبض على المناضلين سواء المصاليين كمولاي مرباح أو المركزيين أمثال بن خدة، وكيوان، لم تتأكد فرنسا من براءتهم إلا بعد أشهر عديدة حتى ماي 1955، ومن جهة أخرى تؤكد المصادر أن المسؤولون الفرنسيون قد اعتقلوا من اندلاع الثورة حتى نهاية شهر نوفمبر ما يزيد عن 750 مناضل ليبلغ في نهاية 1954 ما يزيد عن 200سجين

أما وزير الحربية الفرنسي جاك شوفالييه، فقد حاول من جهته تهوين الأحداث بوصفها بالأمر غير الخطير، وتأكيد من جهة أخرى على أن قوات العائدة من الهند الصينية ستوجه إلى الجزائر.

ومن جهته سعى قائد القوات الفرنسية الجنرال شاريير (Paul charriere)إلى خنق الثورة في الأوراس مبكرا قبل أن يسفحل خطرها إلى باقي المناطق، بتوجيه جل الجنود و الضباط للمنطقة. كما نعت الساسة الفرنسيون المجاهدين بنعوت توحي كلها بالتقليل من شأنهم والاستهانة بأهدافهم كالفلاقة وقطاع الطرق، والشرذمة، والعصابات، و الخارجون عن القانون. ومع كل المحاولات المتكررة لفرنسا في القضاء على الثورة إلا أن خسارتها كانت عظيمة بسقوط سبع حكومات.بدأ من منديس فرانس وصولا إلى شارل ديغول.

وقد شهدت فرنسا على مستوى حكومتها المتتالية صراعا بين تيارين انقسم الرأي العام على اثره بين مؤيد في إبقاء الجزائر فرنسية وإلحاق هزيمة بجيش التحرير الوطني الجزائري عن طريق منع السلطات مطلقة للجيش الفرنسي في الجزائر، وعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، إلا بعد رفعها للعلم الأبيض، ومؤيد للتفاوض مع الجزائريين وإنهاء الحرب الجزائرية المنهكة للاقتصاد الفرنسي، وتجلى هذا الصراع بتعيين غي مولي رئيسا للحكومة في جانفي 1956 وكان على رئيس الحزب الاشتراكي ، الذي سعى منذ بداية ترأسه للحكومة على تطبيق سياسة المصالحة بين الاوروبين الجزائريين بعزله لجاك سوستيل وتعيينه الجنرال كاترو حاكما عاما في الجزائر لتخلص من كابوس الحرب الجزائرية التي وضعها في حملته الانتخابية على أنها حرب غبية وبدون مخرج"، لكن المستوطنين واجهوا زيارته للجزائر (6 فيفري 1956) بمظاهرات عدائية اجبروها على تغيير سياسته بتعيين روبير لاكوست بدل كاترو. وبدوره عين لاكوست الجنرال ماسو ومنحه السلطة المطلقة وضاعف الجيش الفرنسي من قواته المتواجدة بالجزائر، فالإضافة إلى 200.000جندي كانوا متواجدين بالجزائر، دعمت بأخرى، بحيث بلغت في نهاية 1956، ما يقارب 450.000 جندي مدعم بأسلحة حديثة اشترتها القوات الفرنسية من الحلف الاطلسي بأسعار باهضة. وتمديد مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للشبان الفرنسيين من سنة واحدة (12 شهرا) إلى 21 شهرا سنة 1955 إلى 24 شهر (سنتين) سنة 1957. ومحاولة تضييق الخناق على الثورة بإقامة أسلاك كهربائية شائكة في عهد حكومة غي مولي على حدود المغربية (أوت 1956) المعروف بخط شال، في حين وضعت في صيف 1957 خطا آخر على حدود الشرقية (خط موريس).

كما اتخذت فرنسا إجراء تنفيذي بسنها لقانون حالة الطوارئ وهو يخلص في مضمونه إجراءات قانونية مستعجلة غلب عليها طابع التعسفي والقمعي، منذ سنة 1955، وقد تضمنت جملة من إجراءات.

-كما عرفت السياسة الفرنسية في عهد شارل ديغول الذي وصل إلى الحكم بعد انقلاب عسكري من ماي 1958 ومعه الجمهورية الخامسة التي حملت معها تحديات جديدة في تعاملها مع الثورة تدرجت بين الجزائر الفرنسية التي كثفت خلالها من العمليات العسكرية وصولا إلى مرحلة التردد الذي أتى فيها بمشروع اقتصادي واجتماعي (مشروع قسنطينة) ، كما طرح ديغول مسالة تقرير المصير، قبل أن يصل قناعة الجزائر جزائرية مر ديغول بكثير من التردد.

- **<u>موقف المستوطنين من الثورة الجزائرية</u>**:

شكل المستوطنون منذ بداية الاحتلال قوة ضاغطة على الإرادة السياسية الفرنسية، وكان قيام الثورة الجزائرية بمثابة العنصر المهدد لتواجدهم في الجزائر الذي لطالما اعتبروها من أملاكهم الخاصة، وازدادت مخاوفهم من ضياع الجزائر وفقدانها بعد حصول كل من تونس والمغرب الأقصى على استقلالها، فإلى جانب ضغطهم المستمر على المستوى على القادة السياسيين سواء رؤساء الحكومات أو الحكام العامين على مستوى لجزائر ، فأعلنوا منذ اندلاع الثورة الجزائرية معارضتهم شديدة، وسعوا لإخمادها مبكرا قبل أن تمس مصالحهم الاقتصادية والسياسية ومع استمرار الثورة وتوسعها أنشأ أوربيو الجزائر منظمات عسكرية، كمنظمة اليد الحمراء (les mains noir)سنة 1956

وقد كان للمستوطنين نفوذ كبير بحيث جعلهم يسيطرون على مصير فرنسا ومصير حكوماتها وعلى المجالس المختلفة والأحزاب، ومن ذلك ما حدث في عهد حكومة غي موليه عندما خالف في سياسته مصلحتهم ،كما كانوا وراء تمرد الضباط في 13 ماي 1958 وهو التمرد الذي أتى بديغول للحكم، وعند إقراره في تصريح 16سيتمبر 1959 حق الجزائريين في تقرير مصيرهم مما جعلهم يشكلون تجمعا باسم "تجمع الحركات الوطنية بالجزائر والصحراء". وقد وجه المستوطنون اللوم للسلطات الفرنسية على ما اعتبره تقصيرا في إنهاء هذه الثورة. وكان هذا تمهيدا للتمرد الذي حدث في 26 جانفي 1960 وتمرد 22 أفريل 1961لابعاد ديغول عن الحكم. كما شكل المستوطنون منظمة الجيش السرية عقب نجاح مفاوضات إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار يوم 19مارس 1962 قامت هذه

المنظمة بأعمال تخريب وتقتيل خاصة في المدن الكبرى و قد دامت أعمال هذه المنظمة شهورا عديدة.

المحاضرة 4: أحداث 20 أوت 1955 وتداعياتها

-الأوضاع العامة في الجزائر:

لقد عرفت الثورة التحريرية في عامها الأول امتحانا عسيرا، واجهت خلاله تحدّي كبير، فإما الصمود و الاستمرار، أو قمعها في بدايتها، ونسف كل الجهود المبذولة. وقد عرفت الفترة الممتدة ما بين 54-55 بعدة أحداث:

- محاولة فرنسا التضييق علي الثورة عسكريا وإعلاميا ودعائيا لخنق الثورة في بدايتها مما يحول دون توسعها الأفقي في ربوع الجزائر
- الاضطراب الذي أصاب البيت الداخلي الفرنسي عقب اندلاع الثورة، بسقوط حكومة مندس فرانس (فيفري 1955)
- محاولة فرنسا التقرب من الجزائريين من خلال تعيين جاك سوستيل كحاكم عام للجزائر الذي حمل معه أفكارا جديدة لإطفاء نار الثورة بأسلوب سياسي، بتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا، وللحصول علي تأييد مشروعه هذا بادر الحاكم العام بإطلاق سراح قيادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- تطبيق فرنسا لإجراءات طارئة تتناسب مع الوضع الجديد كفرض حالة الطوارئ منذ أفريل 1955 تحت قيادة العقيد بارلنج، بالإضافة إلي إصدار الحاكم العام روجي ليونار قرارات تسمح لموظفيه برفع السلاح

- تعرض الثورة لهزات عنيفة خلال الأشهر الأولى من سنة 1955، كاستشهاد بعض من قادتها واعتقال عدد آخر. حيث استشهد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية الشمال القسنطيني في معركة بوكركر (18 جانفي 1955)، و اعتقال كلا من مصطفي بن بولعيد قائد المنطقة الأولى ورابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة للجزائر 13 مارس1955. وهو ما جعل وزير الداخلية الفرنسي يتنبأ في شهر جوان 1955بانتهاء الثورة.

أحداث 20 أوت 1955:

لقد كان نمو جيش التحرير الوطني عبئا علي كاهل فرنسا، المتخوفة من زحف الثورة إلي مناطق أخرى، خاصة وأن العبء تضاعف علي المنطقة الأولى (الأوراس) فطالما اعتبرتها فرنسا قلعة، والقوة الكبرى الثورة ، فخشيت أن تشمل هذه القوة كل الجزائر، ومن جهة أخرى أثقلت فرنسا كثيرا علي منطقة الأوراس بكثرة العمليات، وهو ما أكده المجاهد بيطاط عندما راسله شيهاني بشير مستنجدا بالقول: "نحن في خطر يجب على الولايات يقوموا بعمليات لفك الحصار علينا"

حاولت المنطقة الثانية المستنجد بها اتخاذ اجراءات عاجلة لتخفيف وطأة الاستعمار في المنطقة الأولى بالقيام بعمليات ميددانية كعمليات سكيكدة والحروش (8 ماي1955) التي مست أحواز الحدائق، إتلاف ومزارع الكروم، لكنها لم تكن كافية لفك الحصار وهو ما جعل زيغود يوسف يفكر بشكل جدي في القيام بعمليات أكبر يحقق بها جملة أهداف نذكر منها:

- رفع معنويات جيش التحرير الوطني و الشعب معا.
- فتح جبهة أخرى علي الاستعمار ببعث الثورة في المنطقة الثانية.
- فك الحصار علي المنطقة الأولى التي أصبحت في خطر كبير يهددها
- بعث رسالة إعلامية من المنطقة الثانية إلى المناطق الأخرى، حيث فرضت فرنسا علي الجزائر حصارا إعلاميا بحيث كان بالصعوبة بما كان اتصال الثوار في المناطق الخمسة فيما بينهم. فكانت الجزائر الفرنسية وما تقدمه من أخبار هي الوسيلة الوحيدة للاطلاع علي أخبار العمليات الثورية، من ذلك فان القيام بهذه الهجومات في الشمال القسنطيييني سيصل أسماع المناطق الأخرى من خلال الصحف الفرنسية، وتعلم بقية الجهات أن المنطقة الثانية أيضا ثارت علي الاحتلال كالمنطقة الأولى، فتشجع بقية المناطق للقيام بنفس العمل.

- إجهاض مساعي سوستيل وكل مشاريع الفرنسية التي أرادت أن تطفأ بها وميض شعلة الثورة وإجهاضها ببدائل هزيلة.

- كسب تأييد كل تيارات الحركة الوطنية. وقيادها المترددين في الالتحاق بالثورة بانضمامهم لجبهة التحرير الوطني، من أجل التوحد في صف واحد وضد عدو واحد.

- تحطيم أسطورة فرنسا الاستعمار الذي لا يقهر،و رفع معنويات المجاهدين، و تعزيز الروح القتالية لديهم، وبث الرعب و عدم الاطمئنان في نفوس المعمرين

- إثبات شعبية الثورة الوطنية بإشراك الجماهير الشعبية بها، وتكذيب ادعاءات الفرنسية علي تبعيتها لبعض العواصم الخارجية.

- كسر الغموض والسرية التي اكتنفت الثورة في بدايتها.

- تنظيم وتسهيل طريق القوافل نحو تونس لجلب الأسلحة والذخيرة الحربية.

كما حددت مجموعة من الأهداف الخارجية سعت القيادة في المنطقة الثانية لتنفيذها:

- لفت أنظار العالم للقضية الجزائرية، قبل انعقاد دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والبرهنة علي أنها ثورة قوية ذات أهداف وليس كما تدعي فرنسا كونها تمرد غير شرعي تتزعمه عصابات و قطاع طرق أو فلاقة.

- دعم حركات التحرير علي مستوى المغرب العربي، فقد كانت برمجة الهجومات بتاريخ رأس السنة الهجرية الجديدة 1375 عيد من الأعياد الدينية التي يحتفل بها المسلمين، وهو الذكرى الثانية لخلع سلطان المغرب محمد الخامس عن العرش.

وبعد سلسلة اجتماعات كانت ما بين 25 جوان إلي 1 جويلية 1955، بضواحي "الزمان" وغابة أشجار بمنطقة الحدائق بسكيكدة، دعي إليه زيغود يوسف 100 مجاهد عن المنطقة الثانية. وقد حضره بن طوبال وبن عودة وعلي كافي، وبن ميهوب وبوضرسة، وتم ضبط برنامج العمل الذي يلتزم به المجاهدون، القيام بعمليات عسكرية في القرى والمدن، على أن تشمل كل مدن الشمال القسنطيني بمشاركة شعبية. كما حدد المجتمعون مدة العمل بثلاثة أيام يتم خلالها ضرب المدن، و قطع الطرق أمام الدعم الفرنسي لحماية المدن في شكل كمائن علي الطرق، بالإضافة إلي الإقدام علي قتل كل الخونة في المدن.

وقد حدد المجاهدون 39 هدفا في مدن من الشمال القسنطيني كسكيكدة وعين عبيد وقسنطينة وواد زناتي والقل والميلية والخروب يتم فيها عمليات تستهدف

أهداف عسكرية واقتصادية فأشعلوا النيران في المحلات و مكاتب الشرطة و الإدارات و الجندرمة و الثكنات.

أما عن سبب الاختيار الزماني فكان أيضا يتناسب مع جملة عوامل:

فتاريخ 20 أوت يوافق اعتبارات تاريخية إسلامية، وإستراتيجية حربية؛ ومن ذلك أنه يعتبر أحد أشد أشهر السنة حرارة (فصل الصيف)، وربطه بتوقيت الساعة 12:00 منتصف النهار المزامن لصلاة الظهر، أين تزداد قوة الحرارة مما يضعف مقاومة الفرنسيين.

- توافق اليوم مع السوق الأسبوعي في مدينة سكيكدة، حيث يكون بإمكان الثوار التنقل بحرية أكثر لتزايد عدد المتنقلين.

الذكرى الثانية لخلع ملك المغرب، محمد الخامس إلي مدغشقر، وما يحمل ذلك عن ذلك عن مساندة المغرب في محنته.

- نتائج أحداث 20 أوت 1955 :

- الأكيد أن فرنسا ردت بقوة علي تلك الانتفاضة في الشمال القسنطيني وانتقمت أشد الانتقام من سكان مدن والقرى، ومثلت بالقتلى. أما المستوطنون فبدورهم شكلوا حرسا غير نظامي، ففتكوا بالأهالي العزل، مما عاد بالأهالي إلى أذهانهم مجازر 8 ماى 1945.

والناحية التنفيذية اتخذ وزير الداخلية الفرنسي جملة إجراءات منها؛ دعم الجيش الفرنسي بستة فيالق علي جناح السرعة، وتوزيع السلاح علي المعمرين من سكان القرى البعيدة. كما قدمت احتجاج لكل من مصر واسبانيا على أنهما المسؤولتان عما يحدث.

بينما كانت لأحداث 20 أوت 1955 تداعيات كبيرة علي مستوى فرنسا والجزائر فبالنسبة لفرنسا، شعر الفرنسيون بالفزع من الخطر الداهم علي حياتهم الذي مثله جبهة التحرير الوطني وجيشها.

- انتشار روح التمرد في صفوف الجيش الفرنسي وسموا الجزائر بالموت الأحمر.

- إلغاء إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في جانفي 1956.

أما عن مستوى الجزائر فقد خلفت نتائج جد ايجابية يمكن إيجازها علي النحو الآتي:

- بعث روح الأمل في نفوس المجاهدين.

- توسع الثورة إلى مناطق أوسع، فلم تنحصر الثورة في الأوراس فقط، فقامت عمليات في وهران خلال أكتوبر 1955 والتي كانت توصف قبل هذا التاريخ بالهدوء.

- انضمام قياديين من الحركة الوطنية إلي الثورة خاصة فيما يتعلق بجمعية العلماء وفرحات عباس

- تشكيل الاتحادات الجزائرية، كاتحاد الطلبة الجزائريون 1955 واتحاد العمال الجزائريين في 4 فيفري 1956، والذي انضم له ما يزيد 120 ألف عامل، وتأسيس الاتحاد العام للتجار الجزائريين في مارس 1956

- فرار بن بو العيد من سجن قسنطينة 11 نوفمبر 1955

- سقوط حكومة ادغار فور و مجيء الحكومة الاشتراكية غي موليه في جانفي 1956 الذي زار الجزائر واضطره

- تقديم برهان للعالم على أن الشعب ملتف حول ثورته.

لفت أنظار العالم ومجلس الأمن ومجلس أمن بصفة خاصة من أجل تدويل القضية الجزائرية، حيث طرحها في جوان 1956 أمام مجلس الأمن، واعتبرت الجزائر قضية دولية، وفي استمرارها تهديد للأمن الدولي، الأمر الذي اعتبرته فرنسا تدخلا في شؤونها الداخلية.